

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

خطی

۱۵۵۱۲



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب

مؤلف

مترجم



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۱۴۴۰



۱۰۰۱  
۹۱۰۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب

مؤلف

مترجم

شماره قفسه



جمهوری اسلامی ایران

مشارکت کتاب

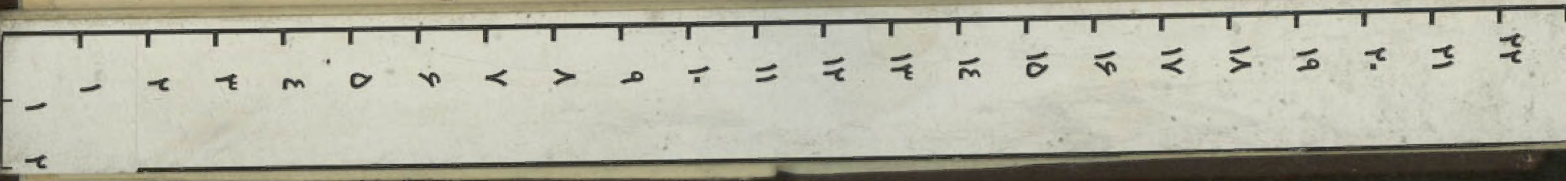


۱۴۰۰



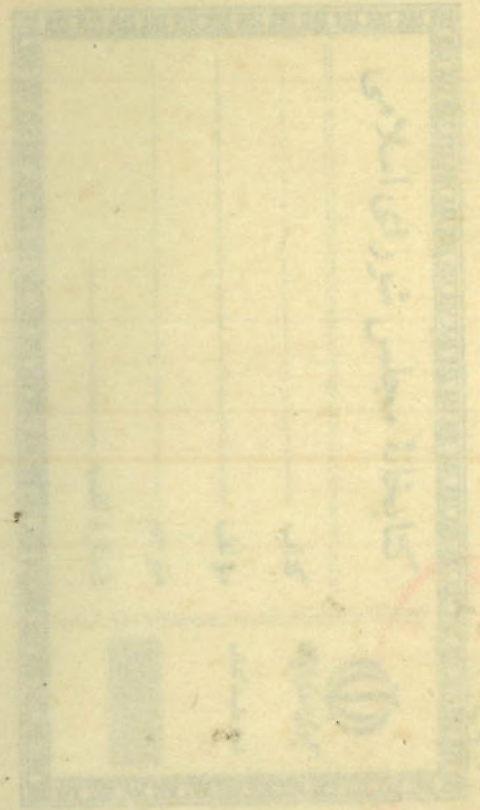
۱۰۰۱۹  
۹۱۰۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
مهر ۱۳۳۵





۱۵  
۱۵۵۱۴  
۹۱۰۵۴









هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 ولا يمتنع عليه في كل زمان ومكان  
 ولا يمتنع عليه في كل زمان ومكان  
 ولا يمتنع عليه في كل زمان ومكان

وقد يطلق على كل حكم والاطلاق على طلبه  
 جازي وهو ان كان متروكاً بايدي المتدبرين  
 يكون في السند وبنال المستند ايضاً وان لم يتروك  
 والمستند يجب ان يكون موقوفاً على  
 اعم وهو ما ياتي في المقدمة المنوعة واستثنائها  
 حيث انه سند غير موقوف على اطلاقه بل يجب  
 الموقوف مستو القين المقدمة المنوعة بعد اثباتها  
 او لا ابطال والا لم ينتج الاستدلال عليها لوجودها وان  
 اتفق كلمته على انه لا يرفع السند اليه اصلاً فينتج ان  
 غير موقوف لا يرفع السند وهذا ان لم يرفع الا به فيكون  
 على ما ينبغي وايضا اثبات المقدمة مقصور على ابطال  
 ابطال الا ان يمتنع لبطان الموقوف فيحقق الموقوف  
 ان يمتنع الا بانه في نفسه ان عدم التيقن في  
 من وجود الموقوف غير ان ظهور لزوم سوائه للتقن  
 على الموقوف وبما يتصل بطلانها فيكون لزوم استبعاد  
 التقين وقد متقن ان بطلان احد المتين وبين لزوم بطلان  
 على انقول ما ذكره على تقدير التمام لا يثبت وجوب دفع السند  
 حيث انه سند واتفاق التزم على عدم جواز دفعه من الجنب المذكور  
 المتعلق لا مطلقاً وعلى ان ابطاله معناه اذا الوصل من حيث هو سند

قوله عام الدين اعلم

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 ولا يمتنع عليه في كل زمان ومكان  
 ولا يمتنع عليه في كل زمان ومكان  
 ولا يمتنع عليه في كل زمان ومكان

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 ولا يمتنع عليه في كل زمان ومكان  
 ولا يمتنع عليه في كل زمان ومكان  
 ولا يمتنع عليه في كل زمان ومكان

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 ولا يمتنع عليه في كل زمان ومكان  
 ولا يمتنع عليه في كل زمان ومكان  
 ولا يمتنع عليه في كل زمان ومكان

مثل جرم وصورة  
 ولا يمتنع عليه في كل زمان ومكان  
 ولا يمتنع عليه في كل زمان ومكان

تليق ايرادت  
 ولا يمتنع عليه في كل زمان ومكان  
 ولا يمتنع عليه في كل زمان ومكان

الاول  
 ولا يمتنع عليه في كل زمان ومكان  
 ولا يمتنع عليه في كل زمان ومكان

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 ولا يمتنع عليه في كل زمان ومكان  
 ولا يمتنع عليه في كل زمان ومكان  
 ولا يمتنع عليه في كل زمان ومكان



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

عن ابي البدييات فلا يخرج الى الشئ به فلا يكون له بغيره  
بما لا يحل به الا ان يحل بديه العقل واقله في العقل  
فيتم مع التعريف ان لا يكون المنه المتعريف بديه متجاوزا وان  
لا يتصرف في النفس في الخلف ويستمر الفاعل الاخر مع  
تحيته تم الاضمار فيها فحينئذ لا انه صريح بان المراد من  
الطبيعي من المدعي هو الصحيح كما ذكرنا ومع هذا لا يمانع  
من الجواز ما بين ان التزام كون المنه المتعريف بديه متجاوزا  
غير مستبعد لصديق تعريفه عليه وثالث ان عدم الاضمار  
لدخول ما نعلمه الف واللام في كل ورابعة ان لا يكون  
مقصود من الاضمار المستعار في ظاهر الحقيقة كما في  
منه المراد منطقي لا مطلقا وفاسد ان لا يكون ان يكون مراد  
منه الاشياء الى الشئ به الاشياء اليه فيمكن ان عدم صحة  
بديهنا انما جاز في كل من العقل على التعريف بمعنى اخر هو عدم  
التعريف جامعا او ناعا او موقفا على شئ ذلك ان تقول التعريف  
عدم الصحة فان كان المقصود بذلك ان نقصد عدم صحة الدليل  
وان كان تعريفنا ان عدم صحة التعريف على ما فصلنا ولا بد في  
ايضا من شئ به كما استمر من ان ما قد النفس يجب ان يكون متقد  
ويجب بالمتبع وقيل يجوز منه اطراف التعريف والحقا كس ومبين  
قوله ان ما قد النفس يجب تحقيقه انه يجب تعيين اخر مخصوص بالنفس

اجتماع قضاة اوسلین است  
بنام فیض اعلیٰ

في الحق كذا في حجة ما استحق

وحيثما نزلتم ان يكونوا لكم رعية فكلوا مما تركوا لكم ولا يمسوا بشئ منكم في كرم ولا بحر

[illegible]

بر ائمه ائمه من طلب دلیل است  
احدی از مقدمین و داخل در دلیل  
بنامه میشود پس منظور نیست

[illegible]



والتحقيق في هذه المسئلة  
على ما هو عليه في  
الكتاب المذكور

لجود الحقيقة انما هي فقط اذا قامت الدليل على ما هو عليه  
الا ان يتبين وان الاول فلهذا صدق على اقامة دليل  
ما ادعى الخصم بما يتبين انهم عدوه منها وهذا مستوفى  
ايضا والبرهان ما ادعى الابل برأيه خلاف ما ادعى الخصم  
معارضته غير بعيد وسيحقق المدعيان دعوى برأيه خلاف  
المحلل من رغبة ولا نزع معه وهي قد يكون بالقلب  
دليل الحاضر خلاصة الاول كما في المحال في العام وقد يكون  
بالمثل وهي ما يكون عين الاول صورة فقط وقد يكون  
ما غير صورة صورته وان احدث المادة وما كانت الصورة  
اشرف اخص بهم المثل ويجب بالمتن والنقص ان امكن  
بالمعارضه يكون مدعى المحلل الاول مثبتا بغيره  
وليل اظهر مادة وصورة وهذا انما يتبع في الطبقات لا مطلقا  
سقطان في تأخره من ان اذا تعارضت قطعت فبقى المعارضه  
الثانية ساطعه وفيه ما لا ينبغي على المتبينه وقيل لا تعارض انما هي  
يعارض ما يعارضها ايضا فلا ينفذ قطع دليل المحلل الاول  
على رصده المعارضه وفيه اولا ان هذا لا يتم انما الطبقات لا مطلقا  
مصولا من قوى بل معارضه المعارضه وثانيا ان كون المعارضه قضا  
في الدليل لا يتم الا بالرجاع الى النقص كما سيظهر اليه فلا يكون غير  
ويمكن ان يقال قاضيتها وان توقفت على الاربع لكنها لا

هذا المعينه في الطبقات  
اذا تعارضت  
لا مطلقا

ينقض

في هذه المسئلة المذكورة

تستلزم في عاينه عدم التعارض باعتبار القاضية ولا  
في عينه ان الزعم عدم التعارض بهذا الاعتبار ايضا محدود  
والا لكانت اقامه الدليل بوضوح بدون المقدمة المدعولة  
في الحقيقة والتحقق بزمان في مقدمه الدليل ايضا وبسبب الاول  
يستلزم ان الدليل من نفسه على سبيل المعارضه والثاني في تفصيله على  
الاولى على ما كانت في حاشي شرح حكمه العين اقامة  
الدليل على خلاف مدعى الخصم غير تعرض اليه دليل الخصم وما يصح  
في الدليل انما الدعوى كما يقال الجوهر الفريد غير موجود وتدل بطل  
بطل على عدم تركيب الجسم منه ولا عدمه في نفسه فاقامه الدليل  
في وجود الجوهر المذكور معاً وفيه شيء بالمصادرة على المطلق  
في الدليل على جرمه الدليل وهو لزوم الدور وهو في نفسه  
على الدليل مع قطع النظر عن استلزام الدور والدور  
توقف الشيء في نفسه او براتب على ما يتوقف عليه ذلك فان كان  
في التوقيف فترتب فمضى والا فمضى والنظم اطلاقاً يتم  
ان الدور هو التوقف المذكور لا مجموع التوقيف ولما كان تصوير  
بكرت من المسائل غير غير اعترضت عن القليل المقتضى  
اليه التويل لا يمس بذكره لطلات ينفع بها التعليم **الاولى**  
ان زيد الجرح مثلاً لان شيء يستلزم وجوده وعدمه جرحية زيد  
اما موجود او معدوم وعلى التقديرين يلزم جرحية او المفروض

والسبيل  
والا  
وهو جرحي ونعم الكيل  
ثم



ان عدم كونه مستلزما لها وقد اقرت بتبريرها ان  
وجود مستلزم لها زيد وعدمه لا يتضاءل نقضها ان كان  
كان زيد محارا وان كان معدوما فيجب نقضه فيكون محارا  
لاستحالة ارتفاع النقيض عن موجود قلبه على انه يتحقق  
النقيض واجب بخلاف ان يثبت الشئ وينفي عدمه الى  
مستندا بان عدم المقيد قد يكون بانقضاء المقيد فيكون  
الشئ موجودا غير مستلزما للجزئية وانقضاء النقيض فلا يكون **النتيجة**  
ان زيدا محادا والقابل للجدية قابل للحمية والقابل للحمية صادق  
فالقابل للجدية صادق فيكون زيدا محادا والمشهور في الجواب انه  
ان اريد من الكبرى ان القابل المذكور صادق في كل قول في  
المنطق وان اريد انه صادق في هذا القول فليس ولا يجوز  
في ان القابل للجدية صادق في القول للحمية ولا يستلزم  
نظر اذ الكبرى يجب ان يكون كليم فيلزم من ان يكون القابل  
للجدية كالمثبت صادق في القول للحمية في صفة الجدوية وهو ظاهر في  
الجواب من الكبرى مستندا بان القابل للحمية في صفة الجدوية  
صادق كما لا يخفى والقول بان المراد من الكبرى ان كل قابل  
للحمية صادق في الجملة غير واقع في اثبات الدعوى ومثل  
الانام الرازي ان الوسط غير مكرر او المحل في الصغرى  
الحمية في الجدوية والموضع في الكبرى صفة في الافنية

فلا

فلا اسامج وفيه اولا ان المعبر في كمر الوسط ذكر وهو متحقق  
بالضرورة لازمة وثانيا ان هذه المعايير لو كانت موجبة لعدم  
الكبرى كانت المعايير بالمفهوم الفرد موجبة له مست غير فرق  
بين انهم قدروا ان المراد من المحل المفهوم ومن الموضع المذكور  
وكان ان لو لم يكن الوسط مكررا في الكل الاول  
الذي يحل الصغرى اعلمت موضوعها لمكان الوجه فيه فانهم  
ويراها ان محل الصغرى مدحج تحت موضوع الكبرى لكيها  
تصدق لا يكون الوسط مكررا فظن ان مراد الانام قد  
انما هو الاصحح موضوع الكبرى او العامل بحسية زيدا في  
صفة الجدوية غير صادق وكان من شأن الكبرى وضع الى ما ذكرنا  
في الجواب من عدم الكبرى والا لا وجه له كما عرفت **النتيجة**  
في الموجود معدوم لانه معدوم العلام مثلا فيكون معدوما  
ولا يلزم صدق المقيد بدون المطلق واجب منع الزوم  
مستندا بان المعدوم لا يقع عنه الوجود في نفسه ومعدوم  
العلام ليس له علام وليس مبيدا بالنسبة الى المعدوم فيجب  
يلزم صدقه بدون المطلق **الابواب** الاخص واقع على تقدير وقوع  
الاعم والالزم وقوع نقضه على هذا التقدير فيلزم وقوع نقض  
على تقدير وقوع الاخص حكم على النقيض فلا اعم ولا الاخص  
اخص فيقول كذا زيد واقع على تقدير حيوانه والالزم وقوع

النتيجة

11



هذا هو الوجه الآخر  
الذي ذكره في شرح الطالع  
والواقف انما هو الذي ذكره  
ان كان منكره في شرح الطالع  
فقد اوضحنا في شرحه ان  
الوجه الآخر هو الذي ذكره  
في شرحه ان كان منكره  
في شرحه ان كان منكره

سلب الحارثية على تقدير الحيوانية فيلزم سلب الحيوانية على تقدير  
الحارثية حكم كسب النقيض وجواب ان نقيض قول حارثية في قوله  
على تقدير الحيوانية سلب هذه القضية لا وقوع سلب الحارثية  
التقدير وهو موقوف فلا يجوز **الطائفة** المستحيلات موقوف على الحارثية  
وكل موجود في الخارج كما ان الذرة في الحقيقة والمقدرة في الوجود  
فالذرة في البيت واجب بان المستحيل موجود في الوجود  
لوجود غير اصلي والذرة موجودة في الخارج بوجود اصلي في البيت  
لانها في الخارجية كالاضافة والاحتراق في الحقيقة الكلية على اطلاق  
**التاسعة** اجتماع النقيضين محقق في نفس الامر اذ كل  
النقيضين محقق احدهما وكل محقق النقيضين محقق الآخر  
على جهة الشكل ان لم يتغير فيكون اذ محقق احد النقيضين  
محقق الآخر فاجتماع النقيضين وجواب ان الانتم اجتماع  
طريق الحق ولا يجوز **السابعة** كسب شي بطلان الشئ المحقق  
تحصيله ان كان معلوما لزم تحصيل الحاصل وان كان مجهولا لزم  
الجهول المطلق وهذا الشكل يجب اليه ما في الحكم واجيب عنه  
المطلوع معلوم منه ومجهول منه آخر فلم يلزم شي من الوجود  
ولا يتوهم انضمام السك بكتب التصور لظهور بوجاهة في الشئ  
الا ان تغاير الوجهين في التصديق اظهر من حيث يتصور ان  
يكون التصديق معلوما تصورا غير معلوم تصديقا فيكتب

هذا هو الوجه الآخر  
الذي ذكره في شرح الطالع  
والواقف انما هو الذي ذكره  
ان كان منكره في شرح الطالع  
فقد اوضحنا في شرحه ان  
الوجه الآخر هو الذي ذكره  
في شرحه ان كان منكره  
في شرحه ان كان منكره

عاشرة

التصور

هذا هو الوجه الآخر  
الذي ذكره في شرح الطالع  
والواقف انما هو الذي ذكره  
ان كان منكره في شرح الطالع  
فقد اوضحنا في شرحه ان  
الوجه الآخر هو الذي ذكره  
في شرحه ان كان منكره  
في شرحه ان كان منكره

هذا الجواب بان الوجه الآخر اما معلوم او مجهول وكل منهما  
الحارثية في سلبه من المطلق بان الوجه المجهول معلوم  
الوجه المعلوم ويسبب محولا مطلقا حتى ينتج طلبه ونحن نقول  
المقدور هو الوجه المجهول حتى يتوهم لزوم المجهول وهو معلوم  
ويؤيد ما نقرر من ان النظر ترتيب امور معلومة للذات المجهول  
اذ الاستدلال في المثلث المعلوم من جهة الى المفادى المناسبة  
المعروفة منها اليه ما يقع فيه الترتيب بالذات والاستدلال هو  
المطلوبات للذات الى جنتها فانهم كل عدد فرد وزوج  
الصديق قولنا كلما كان الانسان فردا كان عددا وكلما كان عددا  
كان زوجا كلما كان فردا كان زوجا والامر اشمل من انما الله  
والامر وغيرهما ظاهر وجواب منع الكبرى كما لا يخفى  
السبب بطلان مورد القسمة مخمس وكل مخمس اما كذا واما  
كذا ان كان احدهما لم يشمل الآخر وكذا الحال في مفصلات  
لا يحصل فتقول مورد القسمة الى الصور والتصديق علم وكل  
علم اما تصور او تصديق فان كان تصورا لم يشمل التصديق  
والعكس للزوم التباين بين الاقسام وقس على هذا  
التقسيمات واجيب اولها بان الصغرى قضية غير متعارفة  
لانها لا يكون الحكم فيها بعدد المفهوم على الذات ومنها ليس  
كذلك اذ الحكم بالاتحاد بين المورد والعلم والحكم الكبرى على الالاد

الاعتقادي  
الاعتقادي



والشخص فلا يدرج مورد القسمة في موضع الكثرة فلا يدرج  
 وثابت بعد تسليم الاندراج ان تركك ان كانا جديدا  
 الا لزم او ليس الامم يمكن ان يتصف بنفسا واحدة  
 الى محضتها صفت امر او كمال كمال القسمة بالاندرج  
 في ضمنها والعام ليس محلا واحدا تحضيا حتى يتبع  
 فيه ان اللزوم وهو امتناع الفلك كشي  
 محال اذ لو تحقق فانا ان يجوز الفلك كشي في الواقع  
 والاول يستلزم جواز امتناع اللزوم عن اللزوم وهو على اللزوم  
 بينهما وان في يستلزم النسبة او ينقل الكلام الى لزوم اللزوم  
 فان جاز الفلك كشي في نفس الامر اتقى اللزوم في الفلك كشي  
 اللزوم عن اللزوم فيها وان امتنع كان لازما للزوم  
 كذا ولا محال لقول بان لزوم اللزوم نفس اللزوم لان  
 بين اللزوم والطرفين فيكون مغاير لطرفيه فيستلزم اللزوم  
 المحضة في نفس الامر لا يجب منه امتناع هذا التمسك  
 في الامور الاعتبارية وتوضيح هذا ان اللزوم اذ اعتبر  
 انه حالة بين اللزوم والطرفين فيكون بخلاف البيع والتمتع  
 حالهما ولا يمكن ان يعتبر العقل نسبة الى شيء بهذا الملاحظة  
 وهو مظهر اذ اعتبر حيث انه مفهوم من المفاهيم يكون  
 مخرجا مقصدا فاما ان يعتبر العقل نسبة الى شيء حتى يتحقق

برين ذلك الشيء لزوم ولا شك ان العقل لا يقدر على  
 ان يتصور شيئا غير متساوية فيقطع التسامع الملاحظة نعم  
 لا يتصور العقل الملاحظة عند جدد لا يتصور لجهة ملاحظة آخر وهذا  
 مستبعد في الامور الاعتبارية لا يستلزم اذ وجود كشي  
 اللزومات في الواقع ليس الا بوجود ما يتبع حتى لا يتصور  
 فيهم غير تحقق اللزومات الغير المتساوية في الواقع وثابت  
 فيستلزم اللزومات البتة وثابت بان يكون ما ذكر ان يستلزم  
 الفلك في اللزوم وهو خلاف مدعى المستبعد وان لم يستلزم  
 فلا يجوز ورايها ان جواز الامتناع اما ان يكون لازما  
 في صورة تحقيق اللزوم وهو متحقق في المستبعد وان لم يكن  
 لا يمكن امتناع الامتناع وهو متحقق في اللزوم الامتناع  
 في المطلوبين وهو تحقيق اللزوم ولا يخفى ان المتساوية في  
 سلطة تعيين ف د مقدمة معينة لظهور ان المتساوية في  
 ان ما ذكره حاصلا للبدية او لا كون حقيقة وعرضه امتناع  
 كشي فكلما تقول انهم قد تم اللزوم ولم يكن عليهم اما التسامع  
 وعدم تحققه بالبيان المذكور فانه صوت الاجابة الشك في  
 والحال ما ذكرنا اولا فلا تعطل ان كل مفهوم من كشي  
 مع انهم قسموه الى الكلي والجزئي لصدق قولنا لو كان الجزئي  
 مشتركا بين كثيرين لكان كشي فيكون الجزئي كشي اذ الكلي







توضیح معروفه است  
علم عرف به احوال جواهر الکلمه من حيث الاعمال و التقریر  
و حرکات الاوساط







V9, 5, 12



